



ثنائية الأصل والفرع وتحليلاتها في النظام اللغوي (دراسة في النظامين: الصرفي والنحوي)
The Root-Branch Dichotomy and its Manifestations in the Linguistic system
(A study of Morphologie and Syntax)

د. لطيفة روابحية¹

rouabhia.latifa@univ-guelma.dz

تاريخ الاستلام: 2026/03/29 تاريخ النشر: 2026/06/11

Received: 29/03/2026 published: 11/06/2026

ملخص المقال:

يعرض المقال ثنائية الأصل والفرع وتحليلاتها في أنظمة اللغة العربية، وذلك بتتبع حضورها في النظامين الصرفي والنحوي من خلال عرض نماذج في شكل علاقات بين مُتلازمين كما في: المجرّد والمزيد، والصّحيح والمعتل، واللّازم والمتعدّي، والمعرب والمبني. وتسعى هذه الدراسة للكشف عن آليات اشتغال الأصل والفرع، وحضورها في التسق اللغوي، وبيان أهمية هذه الثنائية بعدها دعامة منهجية في بناء النظام اللغوي، وتعالج الدراسة مشكلة كيفية استثمار النّحاة لهذه الثنائية في تفسير الظواهر اللغوية. وقد خلّصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمّها: أنّ ثنائية الأصل والفرع ليست مجرد تصنيف شكلي، بل هي أداة منطقية لضبط القياس. كلمات مفتاحية: ثنائية ؛ الفرع ؛ الأصل ؛ النظام الصرفي ؛ النظام النحوي.

Abstract:

This article examines the root-derivative dichotomy and its manifestations in Arabic linguistic systems, tracing its presence in both the morphological and syntactic systems through examples presented as relationships between pairs of terms, such as: the abstract and the concrete, the sound and the defective, the intransitive and the transitive, and the derived and the constructed.

This study seeks to uncover the mechanisms governing the operation of root and derivative, their presence in the linguistic system, and to demonstrate the importance of this dichotomy as a methodological pillar in the construction of the linguistic system.

The study addresses the issue of how grammarians use this dichotomy in explaining linguistic phenomena.

The study has concluded with a number of findings, the most important of which is that the root-derivative dichotomy is not merely a formal classification, but rather a logical tool for regulating analogy

Keywords: duality; root; morphological system; syntactic system.

مقدمة

تُعدّ فكرة الأصل والفرع قضية لغوية مُهمّة في التراث اللغوي، عُني بها اللغويون على اختلاف مشاربهم فقد استعان بها الصرّفيون في تقسيم الفعل إلى مجرّد ومزید وعوّل عليها النحويون في تحديد المعرب من المبني واللازم من المتعدي، واهتدى بها البلاغيون إلى طريقة تشكّل المعنى إذ أنّ الأصل في التّهي مثلاً هو الكفّ عن طلب الشّيء غير أنّه قد يُخرّج إلى أغراض أخرى فرعية يقتضيها السياق، أو كما يُصطلح عليه في البلاغة بمناسبة الكلام لمقتضى الحال، أمّا العروضيون فقد أفادوا من الأصل والفرع في توزيع البحور الشعريّة إلى بحور أصول تنفرّع منها بعض الفروع...

وتأتي هذه الدّراسة لتستجلي مظاهر الأصل والفرع في مستويين من مستويات اللّغة هما المستوى الصرّفي والمستوى النحوي، من خلال ثنائيات: التّجرّد والزّيادة، والصّحة والاعتلال، واللّزوم والتّعدية، والإعراب والبناء.

وتنطلق الدّراسة من تساؤل رئيس مُفاده: "كيف أسهمت ثنائية الأصل والفرع في ضبط التّغيّرات الصرّفية والنحويّة للأفعال؟" وقد تفرّع من هذا التّساؤل أسئلة جزئية على النحو الآتي:

1/ كيف تتحول الأفعال المزيدة عن أصلها المجرّد والمعتلة عن أصلها الصّحيح؟

2/ كيف تُؤثّر بنية الأفعال في العمل النحوي (التّعدية واللّزوم)؟

3/ كيف تفسّر ثنائية الأصل والفرع حالات الإعراب والبناء في الأفعال والأسماء؟

وانطلقت الدّراسة من فرضيّة رئيسة مُفادها: ثنائية الأصل والفرع في الدّرس اللغوي ليست مجرّد تصنيف شكلي، بل هي آليّة استدلالية وظيفيّة أقام عليها النّحاة واللغويون نظامهم اللغوي لربط الظواهر اللغويّة المتغيّرة بالأصول الثّابتة، وكذا يُفترض أنّ الكلمات لا تتولّد عشوائياً بل تتّبع نظاماً هندسياً ينطلق من جذرٍ لتوليد فروعٍ دلاليّة (اسم فاعل، اسم مفعول) كما يُفترض أيضاً أنّ الفرع ينشأ نتيجة حاجة اللسان للتّعبير عن مفاهيم جديدة.

وللإجابة عن الإشكاليّة المطروحة والتّأكد من صحّة الفرضيات السّابقة قسّمت الدّراسة على قسمين: نظري وتطبيقي، أمّا النظري فعرضنا فيه المفهومات اللغوية والاصطلاحية للأصل والفرع، ودلالات كل منهما، وكذا الإرهاصات الأولى لفكرة الأصل والفرع في النحو العربي، وموقف البصريين والكوفيين من الأصل والفرع، وأمّا الجزء التطبيقي فحاولنا فيه تتبّع مظاهر الأصل والفرع في المستويين الصرّفي والنحوي، وذيّلناهما بخاتمة ضيّنت أهمّ النتائج المتوصّل إليها في البحث.

وقد تَوَسَّلنا المنهج الوصفي في عموم الدّراسة، مع الاستعانة بالآتي التحليل والتّعليل المناسبين لطبيعة البحث.

وقد جاءت هذه الدّراسة لتكون إضافة لدراسات سابقة، وهي في حدود ما إطلعنا عليه كآلاتي:

1/ بودرامّة الزايري، نظريّة الأصل والفرع وتطبيقاتها في التّصوص النحويّة، كتاب الأماي النحويّة لابن الحاجب أنموذجاً، مجلّة جامعة الأمير عبد القادر الإسلامية، 2016، مجلّد 30، عدد 3.

2/ غازي مكسر حمزة البدر، الأثر الصوّتي لنظريّة الأصل والفرع في حروف المعاني في اللغة العربيّة (الإمالة في: يا، وبلى، ولا) أنموذجاً، مجلّة آداب المستنصرية، المجلّد 27، العدد 3.

- 3/ هشام صويلح، أهمية الأصل والفرع في تفسير مستويات اللسان العربي من وجهة نظر الحاج صالح، مجلة الخليل في علوم اللسان، 2025، المجلد 4، العدد 2.
- 4/ حكيمة طایل، أجمد بلحوت، آليات العامل والإعراب عند سيبويه في ضوء نظرية الأصل والفرع، مجلة معارف، 2024، المجلد 19، العدد 1.

تعريف الأصل والفرع

1.2 المفهوم اللغوي للأصل والفرع:

1.1.2 الأصل:

تعددت تعريفات كلمة "الأصل" من الناحية اللغوية فدلّت على عدّة معان منها: منبّت الشيء (الجرجاني، 2003، صفحة 85): أي الأصل الذي نشأ عليه.

وهناك معان متداخلة لكلمة "الأصل" تكاد تعبّر عن المعنى نفسه إذ الأسفل والدّعامَة والمنشأ كلّها تنحصر في معنى ما يُرجع إليه لمعرفة مصدر الأشياء.

2.1.2 الفرع:

في تعريف "الفرع" لغويًا أجمع اللّغويّون على أنّه لا يخرج عن المعاني الآتية: العلو والارتفاع.

وعدّه الشّريف الجرجاني (816 هـ) مخالفاً للأصل، فإذا كان الأصل ما ينبت عليه غيره فإنّ الفرع هو ما ينبت على غيره (الجرجاني، 2003، صفحة 85)

وهي عمومًا تعريفات يحكمها السياق، فكما يدلّ الفرع على أعلى الشيء في سياق فإنّه بمعنى المقابل للأصل في سياق آخر، كأن يقال: فلان فرع قومه أي: شريفهم وعاليهم، أو: التّكرة فرع المعرفة أي: تقابلها أو تخالفها.

2.2 المفهوم الاصطلاحي للأصل والفرع:

يعرف ابن جني (392 هـ) الأصل والفرع فيقول (جني، 1990، صفحة 12): "معنى قولنا أصل أن يكون الحرف فاء الفعل أو عينه أو لامه. ومعنى قولنا زائد أن يكون الحرف لا فاء الفعل ولا لامه ولا عينه. والبدل أن يقام حرف مقام حرف آخر. إما ضرورة وإما استحساناً ومتعة... فإذا كان أصلاً وقع فاء أو عينا أو لا ما"

3.2 دلالات الأصل والفرع:

إنّ المتأقّل في كُتُب اللّغة والتّحو يدرك كيف أنّ تصنيف الأبواب التّحويّة وتوزيعها قد انبنى على ثنائيّة كبرى هي "الأصليّة والفرعيّة"، التي فرضت حضورها في كلّ موضوعات التّحو والصّرف فنحن لا نقول المبتدأ إلّا وأتبعناه بالخبر، ولا نُشير إلى النّكرة إلّا في سياق المعرفة، ولا نقف على معنى المبني إلّا إذا استوعبنا المعرب، ولا نكشف الزّيادة إلّا من خلال التّجرّد، ولا المؤنّث إلّا من المذكّر، ولا المعتل إلّا من الصّحيح...

كُلُّها ثنائيات يتّصل بعضها ببعض، وينبني أحدها على الآخر ممّا يترجم المنهج العام للنّحاة في تقسيم الكلام العربي وهو أنّ لكلّ فرع أصلاً، ويُطلَق هذا الأخير على ما كان كثيراً، أو الأسبق في النّشأة والظّهور، أو الأقوى تمكّناً، أو المستغني عن العلامة، وغيرها من المعاني الكثيرة للكلمة، أمّا الفرع فهو كلّ ما كان تابِعاً للأصل في هذه المعاني.

1.2.2 الدّلالة على الكثرة:

إنّ المتأمّل في الكلام العربي يجد أنّ العرب قد جمعوهُ ثُمَّ نَظَمُوهُ فأخذوا ما يحتاجونه وطرحوا ما دونه، وكان المعيار في ذلك هو الكثرة حيث كانوا يُعَمِّمون حكم ظاهرة لغويّة ما وفق ما شُع من الكلام أكثر من غيره، والمنطق في هذا أنّه لا يُمكن بناء قاعدة على التّادّر والشّاذ، ويغلب على ظنّنا أنّ الكثير — بالشّروط المنهجية والمعرفية التي أقرّها النّحاة — هو الصّحيح الفصيح، يقول ابن الأنباري (ت328هـ) (الأنباري، 1957، صفحة 81): "اعلم أنّ التّقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالتّقل الصّحيح، الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة.

ألا ترى أنّ شرط الكثرة هنا يُحقّق معنى الفصاحة؟ إنّهُ يُفيدُ القطع واليقين الجازم، ويُغني عن البحث في صِحّة السّند أو ضعفه. ومن المفيد أن نذكر أنّ هذا الكثير من الكلام العربي قد يكون كثيراً مُطلقاً أو كثيراً نسبياً، ويُثبت الاستقراء الأوّلِيّ للغة العرب أنّ ثمة ظواهر لغويّة مُطرّدة بشكل مُستقر من نحو: رفع المبتدأ والفاعل، ونصب المفعول، والجَرّ بالإضافة، ممّا يجعلها قواعد ثابتة لا ينبغي الغُدول عنها، وإن حدث عُدٌّ شاذّاً، وقد دأب النّحاة الأوّل على الأخذ بالكثير وبناء القاعدة عليه، يقول ابن السّراج (ت316هـ) (السراج، 1996، صفحة 56): "واعلم أنّه ربّما شذّ الشّيء عن بابهِ، فينبغي أن يُعلم أنّ القياس إذا اطّرد في جميع الباب لم يُعنّ بالحرف الذي يُشذّ منه فلا يطرّد في نظائره وهذا يُستعمل في كثير من العلوم ولو اعترض بالشّاذ على القياس لبطل أكثر الصّناعات والعلوم.

يُستفاد من هذا القول أنّ معيار الكثرة معيارٌ لغوي سليم يدعمه اطّراد أكثر الأحكام النّحويّة في القرآن الكريم والشّعر العربي، ولعلّ الأمر لا يقتصر على ما كان كثيراً مطّرداً في تعديد القواعد، بل يتعدّاه إلى البناء على ما كان كثيراً نسبياً، وهو ما يُفسّر خلاف النّحويّين في بعض المسائل من ذلك: خلافهم في عمل (حتّى)، إذ هي في الأصل جازّة (الكفوي، 1993، صفحة 126)، بالرّغم من دخولها على الاسم والفعل معاً أمّا إذا دخلت على الفعل المضارع فيكون منصوباً ب(أن المضمرة بعدها) وهو مذهب البصريّين، ويكون منصوباً بها مباشرة عند الكوفيّين (الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1956، الصفحات 597 - 602).

ومن ذلك أيضاً خلافهم حول حذف لام الأمر في الفعل، حيث يُصبح الأمر مجزوماً بلام مقدّرة (الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1956، الصفحات 524 - 549) عند الكوفيّين بعد أن كان مبنياً على السّكون عند البصريّين، وبناءً على ما تقدّم يُفهم أنّ الكثرة النّسبية هي الخروج من أصل إلى أصل آخر، كما هي الحال في خروج (حتّى) من أصل الجرّ إلى النّصب، وخروج فعل الأمر من أصل البناء إلى الإعراب.

2.2.2 الدّلالة على القاعدة:

ما من شكّ في أنّ أكثر تعريفات الظّواهر اللّغويّة يتصدّرها لفظ (الأصل)، كقولهم: الأصل في المبتدأ أن يكون اسماً صريحاً مُعرّفاً مرفوعاً مُقدّماً على خبره، وكقولهم: الأصل في الفاعل أن يتأخّر عن فعله، وكقولهم أيضاً: الأصل في المفعول أن يتأخّر عن الفعل والفاعل، وكقولهم: الأصل في المنادى النّصب، فهذه العبارات كلّها توحى بأنّ الأصل قاعدة معيارية بها يُلتزم، وضابط لا بُدّ أن يُحترم، وخلافه ما استثنى من هذا الأصل (القاعدة) بشروط من نحو: الإبتداء بالنّكرة، أو تقدّم المفعول به على الفاعل، أو حذف الخبر، حذف الفاعل.... إلخ، ولما كان

ذلك جاز لنا القول إنَّ: أصل القاعدة أصلٌ يتَّسم بالمرونة حيث يتناسب مع الطَّواهر النَّحويَّة غير أنَّه ينبغي التَّنبيه في حال عدم أمن اللَّبس أي إذا خرجنا عن أصل القاعدة ولم يُؤمن اللَّبس فلا عُدول عن الأصل لأن ذلك يؤدي إلى اضطراب النَّظام النَّحوي، كما هي الحال في: تقديم الفاعل على عامله إذ يَلْتَبَس مفهومه بالمبتدأ، فقولنا في: انطلق زيد (زيد) فاعل فإذا تقدَّم زيد صار مُبتدأً، وأمن اللَّبس يقتضي في حال التَّقديم أن يبقى الفاعل فاعلاً والمبتدأ مبتدأً سواء تقدَّم أو تأخَّر.

ومثله أيضاً في مُسوَّغات الابتداء بالتَّكررة والتي ذكرها السيوطي (ت911هـ) (السيوطي، 1987، صفحة 280) ما يزيد عن أربعين مسوَّغاً، وهذه من شأنها تشتيت الباحث، لذا نرى بعض النَّحاة يقتصرون فيها على مسوَّغ واحد أسموه: "حصول الإفادة"، فإذا أمن اللَّبس وكان المعنى واضحاً وحصلت الفائدة، فلا حرج في الابتداء بالتَّكررة، على قول ابن مالك (ت672هـ) (مالك، 2006، صفحة 8):
وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالتَّكْرَةِ مَا لَمْ تُفَدَّ
لَكَ (عِنْدَ زَيْدٍ مَرَّةً)

3.2.2 الدَّلالة على القوَّة في العمل:

تجري فكرة العامل في النَّحو مجرى الدَّم من جسم الإنسان، إذ لِكُلِّ معمول عامل لفظياً كان أم معنوياً، فاللفظي هو المسبَّب لأثر الرِّفع والتَّصب والجرّ والجزم في أواخر الكلم، فهو الغالب في الكلام العربي من ذلك: حروف التَّصب، والجرّ، والجزم، والأفعال وما أشبهها (اسم الفاعل واسم المفعول) والتَّواسخ الفعلية والحرفية، وغيرها كثير، وأمَّا المعنوي فيظهر في المبتدأ الذي لم يسبقه عامل سوى الابتداء وهو سبب رفعه، أو العامل المعنوي في الفعل المضارع الذي لم يسبقه عامل رُفِع أيضاً.

وبناءً على ذلك فإنَّ الألفاظ يعمل بعضها في بعض، وفي هذا السِّياق تُعطى الأحقية في الأصل للعامل لا للمعمول، لأنَّ الأوَّل مُؤثِّر والثَّاني مُتأثِّر، ولولا الأوَّل ما كان الثَّاني مرفوعاً أو منصوباً أو مجزوماً.

غير أنَّ تلك التي تتوزَّع على: الفعل والاسم والحرف فإستحقاق العمل فيها يكون للفعل إذ جعله النَّحاة عاملاً وما دونه من الحروف والأسماء معمولاً أي أنَّ الفعل أصلٌ والاسم والحرف فرعان، ولعلَّ مرَدِّ هذه الفرعية هو مشابَهتهما (الاسم والحرف) للفعل، فمن الأسماء العاملة عمل الفعل: اسم الفاعل، واسم المفعول، والمصدر، وغيرها، ومن الحروف التي أشبَّهته في العمل: إنَّ وأخواتها، ومُوجِب هذه المشابَهة أُعطي حُكم العمل في الفعل للاسم والحرف.

وتعقيباً على ما سبق نذكر رأي ابن مضاء القرطبي (ت595هـ) في مسألة العامل، وقد كان من بين النَّحاة الثَّائرين على فكرة العوامل ويرفض أن تعمل الألفاظ بعضها في بعض حيث يقول (القرطبي، د س، صفحة 134): "والعرب أمة حكيمة فكيف تُشَبَّه شيئاً بشيء وتُحْكَم عليه بحُكمه وعِلَّة حُكم الأصل غير موجودة في الفرع"، وظاهرُ قوله أنَّ: الألفاظ إذا عملت فلائ أنَّ أصلها كذلك لا لأتَّما مَقْيَسَة على بعضها البعض ولا داعي لكثرة التَّفريع الذي يقود إلى التعقيد والعموض ويؤكد ذلك ما قاله الأستاذ حسين المُلخ: (الملخ، 2001، صفحة 82) "وأظنَّ ظنًّا أنَّ أصل العمل من الأسباب التي قادت النَّحاة إلى نظرية العامل حتَّى تطلَّبوا لكلِّ أثر إعرابي مؤثِّراً، فتَضخَّم النَّحو العربي بالحديث عن العوامل والمعمولات".

ومهما يكن من أمرٍ فإنَّ فكرة العامل تطلَّ رافداً من روافد النَّظرية النَّحويَّة، وأنَّ الأصليَّة والفرعية هي وليدة بحث مُعمَّق في الكلام العربي فلمَّا وجد النَّحاة أنَّ الغالب في الاسم ألاَّ يعمل وأنَّ الحرف لا يعمل دائماً في حين أنَّ الفعل يعمل دائماً جعلوه أصلاً والاسم والفعل فرعاً وهي عِلَّة إستحقاقه للعمل.

4.2.2 الاستغناء عن العلامة:

تُبَيَّنَ في كُتُبِ النَّحْوِ أَنَّ النَّحَاةَ قَدْ أَجْمَعُوا عَلَى تَقْسِيمِ الْكَلَامِ إِلَى أَصْلٍ وَفَرْعٍ بِحَسَبِ مَا يَلْحَقُهُ مِنْ عِلَامَاتٍ تَدُلُّ عَلَى مَعَانٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَلَعَلَّ مِنْ أَبْرَزِ تِلْكَ الْعِلَامَاتِ الدَّالَّةُ: الْوَاوُ وَالتَّوْنُ عِلَامَةٌ دَالَّةٌ عَلَى جَمْعِ الْمَذْكُورِ السَّلَامِ، وَالْأَلِفُ وَاللَّامُ الدَّالَّةُ عَلَى التَّعْرِيفِ، وَالتَّاءُ الْمَرْبُوطَةُ أَوْ الْأَلِفُ الْمَقْصُورَةُ أَوْ الْمَمْدُودَةُ فِي آخِرِ الْأَسْمِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى تَأْنِيثِهِ.

إِنَّ الْمُتَتَبِعَ الْفَاحِصَ لِتَارِيخِ النَّحْوِ يُدْرِكُ بِيَدِيهِتِهِ أَنَّ الْمَجْرَدَ مِنْ هَذِهِ الْعِلَامَاتِ أَصْلٌ وَالْمُتَّصِلُ بِهَا فَرْعٌ، فَقَدْ عَدَّ ابْنُ الْخَشَّابِ (ت 567هـ) الْمَذْكُورَ مُسْتَعْنِيًا عَنِ الْعِلَامَةِ فِي أَصْلٍ وَضَعَهُ لِأَنَّ الْعِلَامَةَ تَكُونُ طَارِئَةً وَالطَّارِئُ بَابُهُ الْفُرُوعُ (الخشب، 1972، صفحة 202).

كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَكْثَرُ النَّحَاةِ أَنَّ الْأَلْفَاظَ الَّتِي تَحْتَاجُ إِلَى عِلَامَةٍ تَنْدَرِجُ ضَمْنَ بَابِ الْفُرُوعِ وَيَكُونُ بِذَلِكَ الْمَجْرَدُ ضَمْنَ بَابِ الْأَصُولِ وَمِثَالُ ذَلِكَ تَاءُ التَّأْنِيثِ فِي الْأَسْمِ فَقَوْلُكَ (قائم) أَتَتْ، قُلْ فِيهِ (قائمة)، أَلَا تَرَى أَنَّ الْأَوَّلَ مُجْرَدٌ وَالثَّانِي مَقْرُونٌ بِهَا؟

وَمِنْ الْمَفِيدِ أَنْ نُشِيرَ إِلَى أَنَّ بَعْضَ الْمُحَدِّثِينَ قَدْ خَالَفُوا الْأَقْدَمِينَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ (عِلَامَةُ التَّأْنِيثِ وَصِلَتْهَا بِالْأَصْلِ وَالْفَرْعِ)، لِأَنَّ ذَلِكَ كَفِيلٌ بِأَنْ يَنْقُلَ التَّأْنِيثَ مِنَ الْفَرْعِيَّةِ إِلَى الْأَصْلِيَّةِ، بِدَلِيلِ أَنَّ ثَمَّةَ كَلِمَاتٍ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ تَتَسَاوَى تَذْكِيرًا وَتَأْنِيثًا مِنْ نَحْوِ: جَرِيحٌ، وَمِعْطَازٌ،... إلخ، وَيَتَرْتَّبُ عَلَى هَذَا أَنْ يَكُونَ كُلُّ مِنَ الْمَذْكُورِ وَالْمُؤَنَّثِ أَصْلًا بِنَفْسِهِ.

5.2.2 الوجود التاريخي:

مِنْ الْمَعَانِي الْمَشْهُورَةِ لِكَلِمَةِ (أصل) دَلَالَتُهَا عَلَى الْوُضْعِ التَّارِيخِيِّ أَيْ إِنَّ ثَمَّةَ تَوْجِيهِهَا لِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ وَفَقِ تَطَوُّرُهَا تَارِيخِيًّا، فَيُجْعَلُ الْوَجْهَ الْأَوَّلُ أَصْلًا، وَالثَّانِي فَرْعًا.

وَمِنْ الْمَسَائِلِ النَّحْوِيَّةِ الَّتِي يُمَكِّنُ إدراجها ضَمْنَ هَذَا الْمَعْنَى (الدَّلَالَةُ التَّارِيخِيَّةُ): مَسْأَلَةُ النَّدَاءِ، وَالشَّاهِدُ فِيهِ: حَرْفُ النَّدَاءِ الَّذِي اخْتَلَفَ فِي جَوَازِ حَذْفِهِ مِنْ عَدَمِهِ الْبَصَرِيُّونَ وَالْكَوْفِيُّونَ، وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ فِي كِتَابِهِ الْإِنْصَافُ أَنَّ مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي أَجَازَ فِيهَا الْكَوْفِيُّونَ حَذْفَ حَرْفِ النَّدَاءِ لَفْظُ الْجَلَالَةِ (اللَّهُمَّ)، وَهِيَ مَرْكَبَةٌ مِنْ لَفْظِ الْجَلَالَةِ (اللَّهُ) وَ(الْمِيمِ)، وَهَذِهِ الْأَخِيرَةُ عَوَّضَتْ حَرْفَ النَّدَاءِ (يَا)، وَيَجْدُرُ التَّنْبِيهُ هُنَا عَلَى كَيْفِيَّةِ الْاسْتِدْلَالِ عَلَى أَنَّ تِلْكَ الْمِيمَ تَدُلُّ عَلَى حَرْفِ نَدَاءٍ مُحذُوفٍ وَالصِّلَةُ بَيْنَهُمَا، فَإِنَّ الطَّرِيقَةَ هِيَ مَعْرِفَةُ أَصْلِ الْعِبَارَةِ وَكَيْفَ تَطَوَّرَتْ تَارِيخِيًّا، حَيْثُ يُرْجَّحُ أَنَّ الْأَصْلَ فِي عِبَارَةِ (اللَّهُمَّ): "يَا اللَّهُ أَقْنَا بَخِيرٌ" بِمَعْنَى أَقْصُدْ وَهُوَ أَسْلُوبُ نَدَاءٍ يُفِيدُ الدَّعَاءَ وَالطَّلَبَ، وَلِأَنَّ الْعَرَبَ يَسْتَحِبُّونَ الْخَفَّةَ، فَقَدْ حَذَفُوا الْعِبَارَةَ، وَابْقُوا عَلَى (يَا اللَّهُ أَمْ) وَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ ضَمُّوا الْمِيمَ فِي (أَمْ) إِلَى الْهَاءِ فِي (اللَّهُ)، فَتَحَوَّلَتِ الْجُمْلَةُ إِلَى (اللَّهُمَّ) حَقِيقَةً دَالَّةٌ عَلَى الْمَعْنَى نَفْسَهُ عَلَى رَأْيِ الْكَوْفِيِّينَ (الْأَنْبَارِيِّ، الْإِنْصَافُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ، 1956، الصَّفَحَاتِ 341 - 347).

وَنَخْلُصُ بَعْدَ هَذَا الْعَرْضِ إِلَى الْقَوْلِ: إِنَّ كَلِمَةَ (الأصل) فِي النَّحْوِ تُعَدُّ مُصْطَلَحًا وَظَيْفِيًّا مُتَنَوِّعَ الدَّلَالَاتِ، يَسْعَى إِلَى ضَبْطِ الْقَوَاعِدِ مِنْ خِلَالِ اسْتِقْرَاءِ كَلَامِ الْعَرَبِ، وَيَتِمَحُورُ اسْتِعْمَالُهُ فِي سِيَاقَاتٍ رِئِيسَةً أَهْمُهَا: الْأَصْلُ بِمَعْنَى الْكَثْرَةِ، وَالدَّلَالَةُ عَلَى الْقَاعِدَةِ، وَالدَّلَالَةُ عَلَى الْعَمَلِ... إلخ.

الإرهاصات الأولى لفكرة الأصل والفرع في النحو العربي

تُشِيرُ الزُّوَايَاتُ إِلَى أَنَّ أَبَا الْأَسْوَدَ الدُّؤْلِيَّ (ت 69هـ) هُوَ الْوَاضِعُ الْأَوَّلُ لِلنَّحْوِ الْعَرَبِيِّ بِطَلَبِ مَنْ عَلِيَّ ابْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَذَلِكَ حِينَ تَفَشَّى اللَّحْنُ فِي تِلَاوَةِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، فَكَانَتْ الْبَدَايَاتُ الْأُولَى وَضَعُ ضَوَابِطَ تَقْيِهِ مِنَ اللَّحْنِ، لِأَنَّ أَوَّلَ مَا سَمِعَ مِنْ لَحْنٍ فِي تِلَاوَةِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ كَانَ

في قراءة قوله تعالى بالخفض في لفظ (رسوله) من قوله تعالى: "أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ" التوبة/3، وَتَرْتَّبَ عَلَى خَفْضِ (الرَّسُولِ) كُفْرَ صَرِيحٍ عَلَى مَعْنَى أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَبَرِيءٌ مِنْ رَسُولِهِ، وَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ تَضَافَرَتْ جُهُودُ الْعُلَمَاءِ وَعَلَى رَأْسِهِمْ أَبُو الْأَسْوَدِ الدُّؤَلِيُّ الَّذِي تُسَبِّحُ إِلَيْهِ نَقْطَةُ الْإِعْرَابِ، أَمَّا نَقْطَةُ الْإِعْجَامِ فَهُوَ عَمَلٌ لَاحِقٌ أَتَمَّهُ تَلَامِيذُهُ، وَمِنْهُمْ: عَنِيسَةُ الْفَيْلِ، وَمِيْمُونُ الْأَقْرَنُ، وَعَاصِمُ اللَّيْثِيِّ. فَكَانَ هَذَا الْجُهْدُ سَبَبًا فِي نِسْبَةِ وَضْعِ النَّحْوِ وَأَصُولِهِ إِلَى أَبِي الْأَسْوَدِ الدُّؤَلِيِّ وَتَلَامِيذِهِ، يَقُولُ الزَّيْنُدي (ت379هـ) (الزبيدي، 1984، الصفحات 12 - 13): "فَكَانَ أَوَّلُ مَنْ أَصْلَلَ ذَلِكَ أَيَّ عِلْمِ النَّحْوِ - وَأَعْمَلَ فِكْرَهُ فِيهِ أَبُو الْأَسْوَدِ ظَالِمُ بْنُ عَمْرِو الدُّؤَلِيُّ، وَنَصَرَ ابْنُ عَاصِمِ اللَّيْثِيِّ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ هُرْمُزٍ، فَوَضَعُوا لِلنَّحْوِ أُبُوبًا وَأَصْلًا لَهُ أُصُولًا، فَذَكَرُوا عَوَامِلَ الرَّفْعِ، وَالتَّصْبِ، وَالْجَزْ، وَالْجَزْمِ، وَوَضَعُوا بَابَ الْفَاعِلِ، وَالْمَفْعُولِ، وَالتَّعَجُّبِ، وَكَانَ لِأَبِي الْأَسْوَدِ الدُّؤَلِيِّ فِي ذَلِكَ فَضْلٌ السَّيْقُ وَشَرَفٌ التَّقْدِيمُ".

وَحَسَبَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّ حُضُورَ فِكْرَةِ الْأَصْلِ قَدْ ارْتَبَطَ بِنَشْأَةِ النَّحْوِ الْأَوَّلِيِّ عَلَى يَدِ أَبِي الْأَسْوَدِ الدُّؤَلِيِّ، وَلَنْ تُجَانِبَ الصَّوَابَ إِذَا قُلْنَا: إِنَّ مِنْ أَقْدَرِ النَّحَاةِ الَّذِينَ سَلَكَوا هَذَا الْمَسْلَكَ فِي التَّأْصِيلِ وَالتَّقْعِيدِ: عَلِيُّ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ الْحَضْرَمِيِّ (ت117هـ) فَهُوَ الَّذِي بَعَجَ النَّحْوَ، وَمَدَّ الْقِيَاسَ وَشَرَحَ الْعِلَلَ، حَيْثُ يُفْهَمُ مِنْ عِبَارَةِ (مَدَّ الْقِيَاسَ) أَنَّهُ أَتَمَّ وَأَنْهَى إِرْسَاءَ أُصُولِهِ، وَيَقُولُ الْأَسْتَاذُ حَسِينُ الْمَلْخِ تَعْقِيْبًا عَلَى اضْطِرَابِ الرِّوَايَاتِ فِي نِسْبَةِ وَضْعِ النَّحْوِ وَأَصُولِهِ: (الملخ، 2001، صفحة 32) "وَيَغْلُبُ عَلَى ظَنِّي أَنَّ الْقِيَاسَ كَانَ مَعْرُوفًا قَبْلَ ابْنِ أَبِي إِسْحَاقَ لِأَنَّهُ مِنْ طَبِيعَةِ الْعَقْلِ الْبَشَرِيِّ، وَمَا السَّلَاقَةُ إِلَّا تَجْرِيدُ تَلْقَائِي لِمُعَايِيرٍ يُقَاسُ عَلَيْهَا الْكَلَامُ فَإِذَا انْحَرَفَ عَنْهَا لَحْنٌ".

لِذَا جَازَ الْقَوْلَ إِنَّ ثَمَّةَ تَعَاضُدًا عِلْمِيًّا أَسَّسَ لَهُ أَبُو الْأَسْوَدِ الدُّؤَلِيُّ وَتَوَصَّلَ إِلَى الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ، وَأَتَمَّهُ: الْحَضْرَمِيُّ حَيْثُ أَضَافَ الْعِلَّةَ وَشَرَحَهَا، وَنَلَحَظُ مَلَامِحَ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ أَيْضًا لَدَى أَبِي عَمْرِو بْنِ الْعَلَاءِ تَلْمِيزَ الْحَضْرَمِيِّ فَقَدْ انْتَهَجَ نَهْجَهُ فِي الْقِيَاسِ فَكَانَ يَقِيسُ عَلَى الْأَكْثَرِ، وَمَا خَالَفَ ذَلِكَ عَدَّهُ شَاذًا وَيُرْوَى أَنَّهُ حِينَمَا سُئِلَ عَنْ مَنْهَجِهِ فِي الْقِيَاسِ قَالَ (خُلَكَان، 1972، صفحة 468): "أَعْمَلَ عَلَى الْأَكْثَرِ، وَأُسَمِّي مَا خَالَفَنِي لُغَاتٍ".

أَمَّا الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ (ت170هـ) فَلَا يَخْتَلِفُ اثْنَانِ فِي كَوْنِهِ اللَّغْوِيُّ الْعَرُوضِيُّ النَّحْوِيُّ الَّذِي نَكَادُ نَجْزِمُ بِأَنَّ النَّحْوَ وَأَصُولَهُ قَدْ تَكَامَلَا مِنْهَجِيًّا وَتَطْبِيقِيًّا عَلَى يَدِهِ، حَتَّى ظَنَّ أَنَّهُ الْوَاضِعُ الْأَوَّلُ لِفِكْرَةِ الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ. ثُمَّ جَمَعَ تَلْمِيْذُهُ سَبِيْوِيَهُ أَكْثَرَ آرَائِهِ فِي مُؤَلَّفِهِ (الكتاب)، وَأَكْمَلَ مَسِيرَةَ أَسَاتِذِهِ فِي النَّحْوِ، حَتَّى عَدَا الْكِتَابَ قُرْآنَ النَّحْوِ الَّذِي لَا يُضَاهِيهِ مَصْدَرٌ فِي النَّحْوِ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ فِي الْإِحْتِجَاجِ اللَّغْوِيِّ.

إِذَا لَا تَكَادُ فِكْرَةُ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ تَنَفَّكَ عَنْ نَشْأَةِ النَّحْوِ بِالرَّغْمِ مِنْ اخْتِلَافٍ فِي ضَبْطِ الرِّوَايَاتِ الَّتِي تُؤَكِّدُ الظُّهُورَ الْأَوَّلَ لِهَذِهِ الثَّنَائِيَّةِ.

موقف البصريين والكوفيين من نظرية الأصل والفرع

إِنَّ النَّازِرَ فِي مَنْهَجِ الْبَصَرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ يُدْرِكُ أَنَّهُمْ اسْتَنْدَوْا عَلَى نَظَرِيَّةِ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ فِي التَّقْعِيدِ النَّحْوِيِّ وَعَدُّوْهَا الرِّكَيزَةَ الْأَسَاسِيَّةَ فِي مَسْتَوِيَّاتِ اللُّغَةِ جَمِيعُهَا: صَوْتِيَّةً، وَصَرْفِيَّةً، وَنَحْوِيَّةً، وَدَلَالِيَّةً، غَيْرَ أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي التَّعَامُلِ مَعَ الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ، فَكَانَ نُحَاةُ الْبَصَرَةِ سَبَاقِينَ فِي إِغْنَاءِ الدِّرَاسَاتِ النَّحْوِيَّةِ وَكَانَ مِنْهَجُهُمُ الْقِيَاسُ، وَبَعْدَ مَا يُقَارَبُ الْمِئَةُ سَنَةً ظَهَرَ مَنْهَجُ الْكُوفِيِّينَ الَّذِينَ سَلَكَوا مَسْلَكًا آخَرَ فِي الدَّرْسِ النَّحْوِيِّ فَاشْتَهَرُوا بِالْإِعْتِمَادِ عَلَى السَّمْعِ.

اعتمد البصريون على الكثير المطرد واستغنوا عن القليل الشاذ، في حين بنى الكوفيون على القليل والشاذ وتوسّعوا في السماع، وفيما يأتي سنعرض نماذج توضح منهج كل منهم في التقعيد النحوي:

1.4 منهج البصريين:

عرف البصريون بتشددهم في القياس فكانوا يعتدّون بالأصول ولا يقيسون على الفروع، إذ كان الأصل عندهم هو الغالب والمطرد، أما القليل الشاذ فهو الفرع الذي يدخل باب الاستثناء ولا يُقاس عليه، ولعلّ من أبين المسائل التي حكّموا فيها هذه الثنائية (الأصل والفرع): مسألة الاحتجاج بالقرآن، ويُحِلُّنا الحديث قبل تفصيل القول في منهج الاحتجاج إلى أنّ القرآن الكريم هو أصل كلّ اللغة فهو الفصح مطلقاً، ما وافقه هو الصحيح وما خالفه هو القبيح، وبناءً عليه كانوا يأخذون من الكلام ما وافقه ويترجون منه ما خالفه وقد فسّر هذا المنهج نظرهم إلى القراءات القرآنية التي عدّها بعض المتشدّدين منهم فرعاً على اعتبار مخالفتها للقياس، من ذلك تلجّينهم قراءة حمزة بالخفض في لفظ (الأرحام) من قوله تعالى: "واتّقوا الله الذي تساءلون به والأرحام" النساء/1، بالرغم من أنّها قراءة متواترة إلّا أنّ مخالفتها لأصل القياس الذي هو نصب (الأرحام) أخرجها من دائرة الفصح إلى اللحن، ومن ثمة عدّ التّصب هو الأصل، والخفض هو الفرع الذي لا يُعتدّ به في عرف النّحاة البصريين.

ويُمثّل الاستشهاد بالشّعر مجهول القائل جوهر الخلاف المنهجي بين المدرستين حيث اشترط البصريون النّسبة أمّا الكوفيون فلا، ويؤكّده ما جاء في اعتراض البصريين على احتجاج أبي عمرو بن العلاء بهذا البيت: (الفراء، د س، صفحة 75) (خان، 2012، صفحة 20).

قَالَ لَهَا يَا تَا فِي قَالَتْ لَهُ مَا أَنْتَ بِالْمُرْضِيِّ

وهذا في سياق الاحتجاج لصحّة قراءة حمزة لفظ (مصرخي) من قوله تعالى: "مَا أَنَا بِمُصْرَخِيكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرَخِي" إبراهيم/22 فردّ البيت لأنه غير معلوم القائل.

يبدو أنّ البصريين قد تشدّدوا في القياس وبالغوا فيه لدرجة أنّهم أخرجوا من دائرة الاحتجاج: القراءات القرآنية المتواترة التي هي في الأصل حجة ممّا يكشف عن تعصّب البصريين لكلّ ما يخالف القياس عندهم والضوابط التي أقرّوها، وقد أشار إلى ذلك أبو حيّان الأندلسي (ت745هـ) بقوله (الأندلسي، 1978، صفحة 271): "وأكثر النّحاة يسيئون الظّنّ بالقراءة ولا يجوز لهم ذلك".

2.4 منهج الكوفيين:

من جملة القضايا النّحويّة التي أفرزت تبايناً مذهبياً بين المدرستين (الكوفيّة والبصريّة): مسألة إعمال صيغ المبالغة، كما في صيغة (فعل) التي استشهد بها الكوفيون واحتجّوا على صحّتها بما ورد فيها من الشّعر حيث يقول الشّاعر: (سيبويه، 1990، صفحة 113).

حَذِرْ أُمُورًا لَا تَضِيرُ وَأَمِنْ مَا لَيْسَ مُنْجِيهِ مِنَ الْأَقْدَارِ

والشّاهد لفظُ (حَذِرْ) حيث إنّها نصبت المفعول بعدها (أُمُورًا) بلا شروط، إذ الأصل والقياس أن تعمل إذا كانت مسبقة بنفي أو استفهام وهو مذهب البصريين، في حين أجازها الكوفيون مطلقاً، وحجّتهم ما ورد منها في الشّعر العربي، والبيت المذكور شاهد على ذلك.

ويُعلّق المبرّد (ت286هـ) على هذا الشّاهد بأنّه موضوع وليس من الكلام العربي الفصح، ممّا يحيل إلى أنّ البصريين لا يقبلون الشاذ على عكس ما اشتهر به الكوفيون الذين يأخذون بالشواهد القليلة وقيسون عليها، يقول شوقي ضيف (ضيف، د س، صفحة 163): "ويبقى أن تعرف أنّ الكوفيين لم يقفوا بقياسهم عند ما سمعوه ممّن فسدتهم سلاقتهم من أعراب المدن، أو ما شدّ على ألسنة بعض أعراب البدو"،

ومن الخلاف المنهجي بين البصريين والكوفيين ما أوردّه الكوفيون في جواز رفع المبتدأ على الحكاية، الذي لم يقبله البصريون أبداً، وتفصيل ذلك (الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1961، صفحة 364):

— أنّ البصريين قد عدّوا الجملة في مثل قولنا: (قلت زيدٌ حاضرٌ) مَقُولَ قَوْلٍ في محل نصب على المفعولية لأنّ مقول القول هو مفعوله، فجملة (زيدٌ حاضرٌ) جملة مقول القول في محل نصب.

— أنّ الكوفيين أجازوا في جملة مقول القول إذا ارتفع ما بعدها أن يكون مبتدأ ورفعه على الحكاية، وحجّتهم أنّ جملة (زيدٌ حاضرٌ) هي التي نطق بها القائل فلا تتغيّر، وقد أشار عباس حسن إلى ذلك بقوله (حسن، د س، صفحة 448): "أنّ تُردّد اللفظ بحالته الأصلية ونعيد نطقه أو كتابته بالصورة التي سمعناها أو قرأناها من غير أن نغيّر شيئاً من حروفه أو حركاته مهما غيّرنا الجمل والتراكيب"، ويدلّ ذلك على أنّ الجملة قد كانت في سياق رفع وحكيّت على ما كانت عليه.

تجليات الأصل والفرع في النظام الصرفي

ولعلّ من القضايا الصرفيّة التي تُظهر بجلاء صورة الأصل والفرع في ضوء علم الصرف: قضية الأفعال المجردة والمزيدة.

1.5 المجرد والمزید:

فالمجرد ما كانت حروفه أصليّة وهو قسمان: ثلاثي (فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ)، ورباعي وله وزن واحد هو (فَعْلَلٌ)، ويُصطلح على هذا القسم عند اللسانيين بالمحوّل منه، وعلى المزيد الذي يقابله بالمحوّل إليه، يقول عبد الرحمن الحاج صالح (صالح، 2016، صفحة 14): "إنّ المحوّل إليه من البني في اللغة هو بالضرورة أزيد لفظاً ومعنى من المحوّل منه، وتكون هذه الزيادة دليلاً على معنى زائد". ومن أمثلة ذلك الفعل (أَعْتَرْنَا) في قوله تعالى: "وَكَذَلِكَ أَعْتَرْنَا عَلَيْهِمْ لِيَعْلَمُوا أَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ" الكهف/21 الذي زيدت فيه الهمزة فنقلته من معنى السقوط في الأصل إلى معنى الاطلاع والإبانة وهو معنى طارئ فرعي اقتضاه السياق، والغاية من ذلك التأكيد على أنّ أمر الساعة واقع لا ريب فيه، ثم إنّ الهمزة أفادت أيضاً معنى آخر مرتبط بالتزامن مع كثرة الجدل والتساؤلات اللامتناهية عن فتية أهل الكهف فبين الله مكافهم وأطلع عليهم أهل المدينة ليعلموا أنّ وعد الله حقّ، أمّا المزيد بحرفٍ فمنه: تَفَعَّلَ، وَتَفَاعَلَ، وَانْفَعَلَ، وَافْتَعَلَ... من نحو قوله تعالى: "إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ" الانفطار/1، والشاهد هو الفعل (انْفَطَرَتْ) أي: انشقت وقد أفاد هذا المعنى حرفاً الزيادة (همزة الوصل والتون) بمعنى المطاوعة أي مطاوعة السماء لأمر الانشقاق والانفطار، ومنه أيضاً الفعل (اجْتَنَبُوا) من قوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ" الحجرات/12، وهو مزيدٌ بألف الوصل والتاء اللذين نقلاه من معناه الأصلي (بعدما تنحى ولما أضيف له حرفان اكتسب معنىً جديداً هو المبالغة في الابتعاد عن سوء الظن) وأمّا المزيد بثلاثة أحرف فمنه: (اسْتَفْعَلَ) كقوله تعالى: "فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ" النحل/98، وهكذا ينتج المعنى جديداً من تفاعل أحرف الزيادة مع السياق ليدلّ على بلاغة القرآن الكريم.

2.5 التصحيح والمعتل:

من أضرب الأفعال في اللغة العربيّة نوعان يُمثّل أحدهما أصلاً للثاني الذي يُبنى عليه، وقد ألفتنا علماءنا في موضوع الميزان الصرفي يقيسون الكلمات بردها إلى أصلها، حتّى يُعرف ما طرأ على الفرع من تغيير، وهو ما يُمثّل عُمقِ علم الصرف الذي يُعنى ببنية الكلمة وما يمسّها من تغيير، سواء كان هذا التغيير زيادة أحرف، أو حذفها، أو إبدالها، أو إعلاؤها.

وتحضر ثنائية الأصل والفرع في باب الصحيح والمعتل بصورة مباشرة وصريحة، يكشف عنها في المقام الأول معنى الصحيح الذي يُعرّف بأنه ما صحّت حروف أصله من العلة (الحملوي، 1999، صفحة 15)، وهو تعريف قد أجمع عليه علماء الصرف، حيث يُقابلة المعتل الذي يمسّ حروفه الأصول العلة (و، ا، ي)، ويُلاحظ أنّ العبرة في التمييز بينهما هي الحروف الأصول التي تُقابل بمادة (ف ع ل)، وهذه المادة الأصلية أيضاً تلمس فيها حضور ثنائية الأصل والفرع من خلال اختيارها حروفاً صحيحة لا يطالها التغيير لا حذفاً، ولا قلباً، ولا زيادة، كما أنّها على أصل الكثرة من الأفعال وهي الأفعال الثلاثية، حيث إنّ أكثر أفعال اللغة العربية ثلاثية وإليها يُرجع في الاشتقاق، فإذا أردنا معرفة أصل كلمة نظّرنا في اشتقاقها الأصلية وغالباً ما تكون الفعل الثلاثي كما في قولنا: مرّج (مصدر ميمي)، فأصلها (رَجَعَ) الفعل الثلاثي لتنبّه الأصل من المزيد.

وهي كلّها حُجَجٌ لأصلية الفعل، وأصلية الصحيح منه، الذي يسلم من أيّ تغيير في أصوله في تصاريف مختلفة، ففي الإسناد في الماضي نقول مثلاً: رَجَعَ، يَرْجِعُ، إِرْجَعُ/ وفي صياغة المصادر مثلاً يُقال: مرّجِع، ورُجُوعٌ، وإِرْجَاعٌ، ومُرْجَعَةٌ، واستِرْجَاعٌ...، فهل تغيّرت الأحرف الأصول للفعل؟ بل سلّمت من ذلك وهو علة أصليتها.

3.5 المصدر والفعل (أصل الاشتقاق):

تتحدّد العلاقة بين المصدر والفعل إنطلاقاً من كون الأول هو المادة الخام المجردة، في حين يُمثّل الفعل الصورة المقيّدة، ويُفهم من ذلك أنّ العلاقة بينهما علاقة تلازم بين أصل مجرّد وفرع مقيّد، وهذه العلاقة قد شكّلت مسألة خلاف بين البصريين والكوفيين حيث عدّ البصريون المصدر أصلاً للفعل واختار الكوفيون العكس، يقول ابن الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنّ المصدر مشتقّ من الفعل وفرعٌ عليه، نحو (ضَرَبَ ضَرْبًا، وقَامَ قِيَامًا)، وذهب البصريون إلى أنّ الفعل مشتق من المصدر وهو فرع عليه (الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1956، صفحة 190)، ولئن كنّا بصدد وصف ثنائية الأصل والفرع وتظهراتها من خلال علاقة المصدر بالفعل فإنّه ينبغي عرض بعض التعديلات التي قدّمها كلا الفريقين على النحو الآتي: أنّ المصدر يدلّ على زمنٍ مطلقٍ مجرّد من الزمن، بينما يرتبط الفعل بزمنٍ ويُقيّد به، لذا فالمقيّد فرعٌ للمطلق، كما أنّ المصدر مستغنٍ مكتفٍ بنفسه عن الفعل أمّا الفعل فيفتقر إلى الإسم دائماً والمنطق يُرجّح أنّ يكون المفتقر إلى غيره هو الفرع والمستغني هو الأصل، أمّا الكوفيون فقد استدلّوا على كونه المصدر مشتقاً من الفعل بـ:

— وجود أفعال في اللغة العربية مثل: (نَعَمْ، وبُئْسَ، وجَبَدًا) لا فاعل لها ويترتب عليه أن يكون الفعل أصلاً إذ لا يُعقل أن يُوجد فرع دون أصل.

— ومن حُجَجهم أيضاً: أنّ الفعل يعمل في المصدر، مثال ذلك: (ضَرَبْتُهُ ضَرْبًا) وهو ما يجعل المصدر متأخراً عن الفعل ومن ثمة عُدّ فرعاً له حيث إنّ العامل يتقدّم معموله، والذي يعمل هو الأصل والمعمول فرع عليه.

— وفي السياق نفسه نرى في المثال السابق أنّ المصدر جاء مؤكّداً لفعله، ومن هنا فإنّ المؤكّد يجب أن يسبق المؤكّد، وهذه الحُجج التي انتصر بها كلّ فريق لنفسه إن دلّت على أمر فهي تدلّ على ترسّخ فكرة الأصل والفرع في منهج النحاة.

تجليات الأصل والفرع في النظام النحوي

1-6 المغرب والمبني:

لا يخلو مؤلف نحوي من الحديث عن موضوع الإعراب والبناء، بل هو ثاني الأبواب التَّحويّة في تصانيف المؤلّفات، يلي باب الكلام وما يتألّف منه ويقع هذا التقسيم في إطار نظريّة الأصل والفرع، ولعلّ أهم مسألة في هذا الباب هي مسألة إعراب الأسماء وبناء الأفعال، وهي أيضاً من أبرز ما اختلف فيه نحاة البصرة والكوفة، حيث يرى الأولون أنّ المستحق للإعراب هو الاسم (الزجاجي، 1997، صفحة 77)، وحجّتهم أنّه معمولٌ يتأثّر بالفعل غالباً فيرفعه، وينصبه، ولا يمكن أن يتحقّق معنى الإعراب في الفعل عموماً إذ لا يقع الفعل معمولاً في الغالب بل يكون عاملاً، وذهب الكوفيّون إلى أنّ أصليّة الإعراب غير مقصورة على الاسم بل هي خصيصة الأفعال أيضاً، والحرف سواهما إذ هو مبني دائماً.

ومّا هو لافتٌ للانتباه أنّ النحاة لم يكتفوا بأصليّة الإعراب في الأسماء وفرعيّة الأفعال، بل مضوا يقيسون الكلام بعضه على بعض حتّى قادهم ذلك إلى العلل الجدليّة، فصيّروا بعض الفروع أصولاً لفروع أخرى، ويتبدّى ذلك في صور الفعل المبني والمعرّب، فبعدما كان البناء فرع الإعراب صار أصلاً وفرع الإعراب بالنسبة لأقسام الفعل: ماضٍ، ومضارع، وأمر.

وقد تحدّث النحاة عن أصليّة البناء في الفعلين الماضي والأمر، وعلّلوا فرعيّة المضارع في الإعراب، يقول ابن مضاء: (القرطبي، د س، صفحة 137) "والأصل في الاسم الإعراب والفعل فرع، وهي فرعيّة يأخذها الفعل لعلّتين لا لعلّة واحدة".

نستخلص من القول أنّ المضارع خرج عن أصل بناءه فأعرّب كما الأسماء ودليل ذلك مشابّهته الاسم في قبوله لام الإبتداء، وقبوله الشّيع بعد التّخصيص...، ويترتّب على هذا الوصف: أنّ الاسم أصلٌ (مقيس عليه) والفعل المضارع فرع (مقيس) والعلّة الجامعة هي مشابّهته الاسم والحكم هو إعرابه بدل بناءه.

ويُردّف القرطبي قوله بإبطاله هذا التعليل ويقتصر على العلة التّعليميّة ذاكراً أنّ المعوّل عليه هو إستقراء كلام العرب، ولعلّ كلّا الرأيين سائغٌ، فما اعتقده القرطبي يسيراً، حسنٌ، تعليميٌّ بالدّرجة الأولى، كما أنّ تجاوز الوصف إلى التعليل والتّفسير فيه من الإعتراف والإعتداد بالأصول القديمة التي بُني عليها النّحو.

وفي السّياق نجد أنّ الاسم يتأرجح بين الإعراب كأصل مطّرد والبناء كعارض، فبيّنى لأنّه أشبه الحرف من حيث أصل الوضع، والمعنى، وكذا نيابته عن الفعل، وافتقاره إلى ما يثبّت معناه، ومن الأسماء المبنية: الضّمير، واسم الإشارة، والاسم الموصول، وأسماء الشّروط، والإستفهام وغيرها.

6-2 علامات الإعراب الأصليّة والفرعيّة:

مّا يُؤكّد تَوَرّع موضوعات النّحو وفق نظريّة الأصل والفرع: موضوع علامات الإعراب، وقد أسال هذا الموضوع الخبر كثيراً في كُتُب النّحو قديماً وحديثاً، ذلك أنّ أواخر الكلمات تُحدّد بهذه العلامات، وهي علامات دالة على معانٍ كالدّلالة على الفاعليّة، والمفعوليّة، والحاليّة، والإضافة وغيرها، ولولا هذه العلامات لاسْتَبْهَمَ المعنى.

وهذه العلامات كما قسّمها العلّماء نوعان: أصليّة وفرعيّة، فالأصليّة هي الحركات (ضمّة، وكسرة، وفتحة، وسكون)، وأمّا الفرعيّة فهي ما خرج عن هذا الأصل إلى الحروف (واو، وياء، وألف)، ولكلٍّ من هذه العلامات بائنه.

العلامات الأصليّة: وهي علامة الاسم المتمكّن المفرد الذي ينتقل بلا قيدٍ من الفاعل إلى المفعول، إلى المبتدأ، والمضاف إليه، وإلى المجرور بحرف... إلخ

العلامات الفرعية: وهي ما ينوب عن العلامات الأصلية في مواضع عديدة وأبوابها: الأسماء الستة، وجمع المذكر السالم، والمثنى، والملحق بهما (مثاله في الأسماء في قولهم: أخوه وأبوه...، وتثنية الأسماء وجمعها على حدّ التثنية، وهو جمع السالمة، وفي الأفعال نحو: يضربان، ويضربون، وتضربين) (الفارسي، 1969، صفحة 77)، ويبدو أنّ المفرد هو الأصل لأنه الأول وأشدّ تمكّناً من الجمع والمثنى، فعُدّت الحركات تبعاً له أصولاً والحروف فروعاً، يقول سيبويه: (سيبويه، الكتاب، 1988، صفحة 47) "واعلم أنّ الواحد أشدّ تمكّناً من الجمع"، ويضيف فيقول (سيبويه، الكتاب، 1988، صفحة 44): "واعلم أنّك إذا تثبت الواحد لحقته زيادتان منها حروف المدّ واللّين، وهو حرف الإعراب غير مُتَحَرِّك (منوّن)، يكون في الرفع ألفاً، ولم يكن أوّلاً ليفصل التثنية والجمع الذي على حدّ التثنية، ويكون في الجرّ ياءً مفتوحة ما قبلها، ولم يُكسّر ليفصل بين التثنية والجمع على حدّ التثنية، ويكون في التّصّب كذلك".

فالحروف إذاً نائبة عن الحركات إذا حوّلنا المفرد إلى صيغ المثنى والجمع فيقابل الضمّة واو، والكسرة ياء، والفتحة ألفاً، غير أنّ للمُحدثين رأياً آخر في نيابة الحروف بَعْدَهَا فروعاً عن الحركات بَعْدَهَا أصولاً، وقد أشار مهدي المخزومي إلى زعم النحاة تمييزهم بين الحركات والحروف ذاكرًا أنّ لا فرق بينهما إلّا الكمّ الصوتي، فالواو هي الحركة الطويلة للضمّة، والياء هي امتدادٌ للكسرة...، ونحو ذلك في الأسماء الستة التي تُعرّب بالواو رفعاً، وبالياء جرّاً، وبالألف نصباً.

ومن المفيد في هذا السياق أن نذكر موضوعات أخرى تُجسّد حضور ثنائية الأصل والفرع كما في: إعراب الممنوع من الصّرف، وإعراب جمع المؤنّث السّالم، وإعراب الفعل المضارع مع الأفعال الخمسة حيث يُندرج إعرابها جميعاً ضمن: الإعراب النّيابي حيث تنوب الكسرة عن الفتحة نصباً، وتنوب الكسرة عن الفتحة جرّاً، وينوب ثبوت التّون عن الضمّة، وكلّ ما ينوب عن غيره يسمّى فرعاً.

3-6 اللزوم والتعدية:

تقضي هذه الثنائية بوجود علاقة بين طرفين يمثّل أحدهما أصلاً والثاني فرعاً، فيتصوّر أنّ الفعل اللازم أصلٌ على اعتبار أنّ النمط الأوّل للجملة الفعلية مركّب من (فعل + فاعل) وإذا لم تتحقّق الفائدة التي يحسّن السكوت عليها يتعدّى الفعل فاعله ويتجاوزّه إلى عنصر آخر يُسمّى معناه، وبهذا المعنى ندرك أنّ الفعل خرج عن أصله لغرض الإفادة.

وقد استدللنا على كون اللازم أصلاً والمتعدّي فرعاً بقسم من أقسام اللازم التي ذكرها عباس حسن وهو: اللازم تحويلاً وفيه يتمّ نقل الفعل من وظيفة إلى وظيفة أخرى وقد أشار النحاة إلى أنّ نقل الكلمة من بنية إلى أخرى أو من عمل إلى آخر يُعدّ حالة عارضة وهذا العارض بابّه الفروع، كما يُمكن تجلّي صورة الأصل والفرع من خلال العمل، فالفعل اللازم يرفع فاعلاً ويكتفي به ولا يحتاج إلى مفعول ليصل به إلى تمام المعنى ومن هذا المنطلق فهو يُندرج ضمن دلالة الأصل على الأقوى في العمل.

خاتمة:

مّا تقدّم في ثنايا هذا البحث أمكن التّوصل إلى النتائج الآتية:

— ارتبطت فكرة الأصل والفرع بالنحو العربي منذ نشأته على يد أبي الأسود الدؤلي والذي لا يُمكن أن يُنكر جهده في توزيع الكلام العربي على أصول وفروع إلا جاحد.

إنَّ الأصل والفرع قبل أنْ يكتملا نظريةً كبرى تحكّم كل موضوعات النَّحو، كانت فكرة انطلق منها البحث اللّغوي لتنظيم أقسام الكلام العربي.

بعد تطوّر الدّرس اللّغوي في مستوياته كلّها لم تبق فكرة الأصل والفرع مجرّد تصنيف شكلي، بل صارت الرّكيزة الأساسيّة الجوهرية التي اعتمدها اللّغويّون على اختلاف معارفهم وتخصّصاتهم في التّقييد والتّبويب.

مما يلفت الانتباه أن كلّ اللّغة أصول وفروع سواء ما تعلّق بالنّظام الصّرفي أو النّحوي مُمثّلاً في ثنائيات متلازمة يكمل الواحد منها الآخر.

تُثبت أن أكثر الأصول تكون مجرّدة إمّا من أحرف الزّيادة، وإمّا من الزّمن، وإمّا من علامات دلّالة، كما في المفرد والمثنّى والجمعين السّالمين.

تُثبت أن كلّ فرع يُحقّق دلالات إمّا أن تكون مخالفة لأصله وإمّا أن تكون أكثر توسّعاً في المعنى منه.

إنّ ثنائية الأصل والفرع تحوّلت من مجرّد فكرة إلى جدل كبير بين النّحاة أفصّى إلى مسائل خلافيّة عديدة كما هي الحال في جدليّة أصل الإشتقاق بين البصريّين والكوفيّين.

المصادر والمراجع:

1. ابن الأنباري. (1956). الإنصاف في مسائل الخلاف. لبنان، بيروت: دار الفكر.
2. ابن الأنباري. (1957). الإعراب في جدول الإغراب ولمع الأدلة. دمشق: دار الفكر.
3. ابن الأنباري. (1961). الإنصاف في مسائل الخلاف (الإصدار 5). مصر.
4. ابن جني. (1990). الخصائص. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.
5. الزبيدي. (1984). طبقات النحويين واللغويين (الإصدار 2). مصر، القاهرة: دار المعارف.
6. الزجاجي. (1997). الايضاح في علل النَّحو. بيروت: دار النفائس.
7. حسين المله. (2001). نظرية الأصل والفرع في النَّحو العربي (الإصدار 1). عمان، الأردن: دار الشروق.
8. الحملاوي. (1999). شذا العرف في فن الصرف (الإصدار 1). بيروت: دار الفكر العربي.
9. أبو حيان الأنديلسي. (1978). البحر المحيط (الإصدار 2). بيروت: دار الفكر. الكفوي. (1993). الكليات (الإصدار 1). بيروت: مؤسسة الرسالة.
10. الكفوي. (1993). الكليات (الإصدار 1). بيروت: مؤسسة الرسالة.
11. محمد خان. (2012). أصول النحو العربي. بسكرة: مطبعة جامعة محمد خيضر.
12. ابن مالك. (2006). ألفية ابن مالك (الإصدار 1). الكويت: مكتبة دار العروبة.
13. ابن مضاء القرطبي. (د س). الرد على النحاة. القاهرة: دار المعارف.
14. سيبويه. (1988). الكتاب. مصر، القاهرة: مكتبة الخانجي.

15. سيبويه. (1990). الكتاب (الإصدار 3). بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.
16. ابن السراج. (1996). الأصول في النحو. لبنان، بيروت: مؤسسة الرسالة.
17. السيوطي. (1987). الأشباه والنظائر في النحو. دمشق، سوريا.
18. عباس حسن. (د س). النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة (الإصدار 3). مصر، القاهرة: دار المعارف.
19. عبد الرحمن الحاج صالح. (2016). البنى النحوية العربية. الجزائر: منشورات المجمع الجزائري للغة العربية.
20. الفارسي. (1969). الإيضاح العضدي، مصر، القاهرة: دار التأليف.
21. الفراء. (د س). معاني القرآن. بيروت، لبنان: دار صادر.
22. الشريف الجرجاني. (2003). التعريفات (الإصدار 1). (محمد عبد الرحمن المرعشلي، المحرر) بيروت، لبنان: دار النفائس.
23. شوقي ضيف. (د س). المدارس النحوية (الإصدار 3). القاهرة: دار المعارف.
24. ابن خلكان. (1972). وفيات الأعيان. بيروت، لبنان: دار صادر.
25. ابن الخشاب. (1972). المرتجل في شرح الجمل. دمشق، سوريا.

رومنة المصادر والمراجع

1. Ibn al-Anbārī. (1956). al-Inṣāf fī masā'il al-khilāf. Lubnān, Bayrūt : Dār al-Fikr.
2. Ibn al-Anbārī. (1957). al-i'rāb fī Jadwal al-ighrāb wa-Lam' al-adillah. Dimashq : Dār al-Fikr.
3. Ibn al-Anbārī. (1961). al-Inṣāf fī masā'il al-khilāf (al-iṣdār 5). Miṣr.
4. Ibn Jinnī. (1990). al-Khaṣā'ish. Baghdād : Dār al-Shu'ūn al-Thaqāfiyah al-'Āmmah.
5. al-Zubaydī. (1984). Ṭabaqāt al-naḥwīyīn wāllghwyyīn (al-iṣdār 2). Miṣr, al-Qāhirah : Dār al-Ma'ārif.
6. al-Zajjājī. (1997). al-Idāh fī 'Ilal alnnḥw. Bayrūt : Dār al-Nafā'is.
7. Ḥusayn al-Mulkh. (2001). Naẓariyat al-aṣl wa-al-far' fī alnnḥw al-'Arabī (al'iṣdār 1). 'Ammān, al-Urdun : Dār al-Shurūq.
8. al-Ḥamalāwī. (1999). Shadhā al-'urf fī Fann al-ṣarf (al-iṣdār 1). Bayrūt : Dār al-Fikr al-'Arabī.
9. Abū Hayyān al-Andalusī. (1978). al-Baḥr al-muḥīṭ (al-iṣdār 2). Bayrūt : Dār al-Fikr.
10. al-Kaffawī. (1993). al-Kullīyāt (al-iṣdār 1). Bayrūt : Mu'assasat al-Risālah.
11. Muḥammad Khān. (2012). uṣūl al-naḥw al-'Arabī. Baskarah : Maṭba'at Jāmi'at Muḥammad Khayḍar.
12. Ibn Mālik. (2006). Alfīyat Ibn Mālik (al-iṣdār 1). al-Kuwayt : Maktabat Dār al-'Urūbah.
13. Ibn Maḍā' al-Qurtubī. (D S). al-radd 'alā al-nuḥāh. al-Qāhirah : Dār al-Ma'ārif.
14. Sībawayh. (1988). al-Kitāb. Miṣr, al-Qāhirah : Maktabat al-Khānjī.
15. Sībawayh. (1990). al-Kitāb (al-iṣdār 3). Bayrūt : Mu'assasat al-'Alamī lil-Maṭbū'āt.
16. Ibn al-Sarrāj. (1996). al-uṣūl fī al-naḥw. Lubnān, Bayrūt : Mu'assasat al-Risālah.
17. al-Suyūṭī. (1987). al-Ashbāh wa-al-naẓā'ir fī al-naḥw. Dimashq, Sūriyā : 2002.
18. 'Abbās Ḥasan. (D S). al-naḥw al-Wāfi ma'a rabṭihi bāl'sālyb al-rafi'ah wa-al-ḥayāh al-lughawīyah al-mutajaddidah (al-iṣdār 3). Miṣr, al-Qāhirah : Dār al-Ma'ārif.
19. 'Abd al-Raḥmān al-Ḥājj Sāliḥ. (2016). al-Bunā al-naḥwīyah al-'Arabīyah. al-Jazā'ir : Manshūrāt al-Majma' al-Jazā'irī lil-lughah al-'Arabīyah.
20. al-Fārisī. (1969). al-Idāh al'ddy. Miṣr, al-Qāhirah : Dār al-Ta'līf.
21. al-Farrā'. (D S). ma'ānī al-Qur'ān. Bayrūt, Lubnān : Dār Ṣādir.
22. al-Sharīf al-Jurjānī. (2003). al-ryfāt (al-iṣdār 1). (Muḥammad 'Abd al-Raḥmān al-Mar'ashlī, al-muḥarrir) Bayrūt, Lubnān : Dār al-Nafā'is.
23. Shawqī Dayf. (D S). al-Madāris al-naḥwīyah (al-iṣdār 3). al-Qāhirah : dāl al-Ma'ārif.
24. Ibn Khallikān. (1972). wafayāt al-a'yān. Bayrūt, Lubnān : Dār Ṣādir.
25. Ibn al-Khashshāb. (1972). almrṭjl fī sharḥ al-Jamal. Dimashq, Sūriyā.